



مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية K. U. C. J

For Humanitarian Science



العدد - 1 المجلد - 1 السنة الأولى 2020

تحليل السياسة النقدية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي - العراق نموذجاً - للمدة (2015-2003)

الباحث م.م. علي هادي حميد الدلفي
كلية الكوت الجامعة - العراق
kutiraq083@gmail.com

الباحث م.م. جاسم هادي فرج الخشيمائي
كلية الكوت الجامعة - العراق
jasemhade66@gmail.com

المستخلص

تعد السياسة النقدية جزءاً أساسياً من اجزاء السياسات الاقتصادية، ذلك لما لها من أهمية في التأثير على الاقتصاد الكلي، وذلك في معالجة التضخم وزيادة الانتاج والطلب الكلي، ومن ثم تحفيز التقدم الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد. ومن هذا المنطلق يهدف البحث إلى بيان أثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في العراق أثناء مدة البحث، ومن ثم قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، ومن ثم معرفة أي من الادوات اكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام الأساليب القياسية المتعارف عليها وفق الاختبارات الاحصائية والقياسية، وعلى وفق البرنامج الإحصائي (spss)، والتحقق من مدى فاعلية السياسة النقدية في النمو الاقتصادي العراقي المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة. إذ توصل البحث الى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Durbin-Watson)، مما يعني قبول فرضية العدم، كما ان القوة التفسيرية (R^2) فسرت (0.97%) ترجع الى الادوات المدروسة، كما تبين ان اكثر أداة لها تأثير في النمو الاقتصادي العراقي في المدة المذكورة هي سعر الصرف الرسمي، كما توصل البحث الى وجود تشوه في بعض ادوات السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التضخم، الارتباط الذاتي.

The Analysis of the Monetary Policy and Impact on Economic Growth and Iraq as a Model for the Period (2003-2015)

Jassim Hadi Faraj Alkhashmawi
Kut University College - Iraq
jasemhade66@gmail.com

Ali Hadi Hamid Aldalfi
Kut University College - Iraq
kutiraq083@gmail.com

Abstract

Monetary policy is an integral parts of economic policies, the importance of the macro-economic impact, in the treatment of inflation and increasing production and aggregate demand, and thereby stimulate economic progress and economic stability of the country. It is in this spirit that the research aims to indicate the impact of monetary policy in economic growth in Iraq during the time of the search, and then the measurement and analysis of the impact of monetary policy in economic growth and then find out any of the tools more influential in economic growth, by using standard methods in

accordance with the statistical tests and standard, according to the statistical program (spss), verification of the effectiveness of monetary policy in the Iraqi economy growth of GDP at constant prices. With the research that template does not suffer from the problem of self-Link (the Third Harvard University Forum on Islamic finance), which means accepting the assumption of a scratch, and the interpretative force (R^2) explained by (0.97%) due to the thoughtful tools, it also shows that more than a tool to influence the Iraqi economic growth in the period stated is the official exchange rate, the search also reached a distorted in some of the tools of monetary policy.

Keywords : Economy, Inflation, Self-link.

المقدمة

تحتل السياسة النقدية مكانة اساسية في اقتصاديات العالم، وتزداد هذه الاهمية مع اتساع المبادلات المحلية والدولية في ظل نظام اقتصادي عالمي، ذلك لما تمتلكه هذه السياسة من قدرات جيدة على مواجهة الصدمات الاقتصادية وضبط الاختلالات التي تحصل في اسواق الاوراق النقدية والمالية ورسم السياسات الاقتصادية الكلية للبلاد، والتي تؤدي الى رفع النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي. في العراق شهدت السياسة النقدية اتجاهات ومسارات وتحولات كبيرة بعد عام 2003 هذا جاء منسجماً مع الدعوة الى اعتماد نظام السوق وآلياته من خلال رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد، ومن ثم حصلت السلطة النقدية على الاستقلال الكامل في وضعها للخطة النقدية وادارتها لأدواتها وبدوره يكفل تحقيق اهدافها العامة، فضلاً عن انها ركزت بشكل اساسي على تحقيق استقرار سعري يوفر بيئة محفزة لحركة النشاط الاقتصادي الكلي، الامر الذي استطاعت النجاح النسبي فيه، دون ان تنجح السياسات الاقتصادية الاخرى في الاستفادة من هذا الاستقرار لتنشيط عجلة الاقتصاد باتجاه النمو.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كون ان للسياسة النقدية أهمية كبيرة في تحفيز عجلة الاقتصاد، ورسم السياسات الاقتصادية الكلية للبلاد، التي تؤدي الى رفع النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فرضية البحث

تنتقل فرضية البحث من فرضية مفادها أن السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003 تمثلت بأدواتها عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع، وسعر الصرف... الخ، لها تأثير كبير في النمو الاقتصادي في العراق.

هدف البحث

يستند البحث الى عدة اهداف، منها :-

- 1- التطرق الى المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
- 2- ابراز دور السياسة النقدية في التأثير على النمو الاقتصادي.
- 3- معرفة مدى العلاقة بين السياسة النقدية للنمو الاقتصادي في العراق بعد عام 2003.
- 4- معرفة اي اكثر فعالية من ادوات السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في العراق بعد 2003.
- 5- تحليل وقياس السياسة النقدية وتأثيرها في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

تنتقل مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الآتية :-

- 1- ما هو الاطار النظري للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي ؟
- 2- هل هناك تأثير للسياسة النقدية في النمو الاقتصادي العراقي بعد عام 2003 ؟

المبحث الأول

السياسة النقدية

أولاً / مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية إحدى الأدوات السياسية الاقتصادية العامة، التي تستعمل للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المركزية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل، وتهتم بالمتغيرات النقدية التي تؤثر في مختلف الجوانب الاقتصادية في المجتمع، ويقوم بتنفيذها عادةً البنك المركزي [1] (محمد طاقة وآخرون، 2008، ص 355).

عرفت السياسة النقدية بعدة تعريفات منها التعريف الاقتصادي Lbash ، G (هي كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية) [2] (ظافر حميد حسون، 2011، ص2)، ويقصد بالسياسة النقدية (Monetary Policy) (مدى السيطرة التي تمارسها الحكومة على المعروض من النقود (Money Supply MS) الذي يتمثل في رصيد الودائع الجارية العملة المحلية لدى البنوك التجارية، فضلاً عن النقدية المحتفظ بها لدى الجمهور) [3] (منير إبراهيم هندي، 2011، ص126)، كما يعرفها أيضاً (George Pariente) (على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف) [4] (جلو موسى بوخاري، 2010، ص59).

ويستنتج الباحثان مما سبق ان السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطات النقدية، للتأثير على المتغيرات النقدية لتحقيق الاهداف الاقتصادية.

ثانياً / أهداف السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات في الاقتصاد الوطني نظراً لاهتمامها وعملها بالنقد، الذي يطلق عليه بالمتغير الاساسي في الاقتصاد، لأن كل تغيير في قيمة هذا

المتغير سوف يؤثر على جميع الأفراد والشركات، وعلى ميزانية الدولة، وكذلك على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، لهذا يعد متغيراً أساسياً أو مركز المتغيرات الاقتصادية، وبذلك يمكننا القول بأن السياسة النقدية تركز اهتمامها على الاستقرار والتوازن والتطور والنمو والتحسين في ميزان المدفوعات والتشغيل، أما اذا حصل العكس فإن هذا سوف يسبب كوارث في الاقتصاد الكلي [5] (علي كنعان، 2012، ص458).

تسعى السياسة النقدية إلى مجموعة من الأهداف منها :-

1- تحقيق الاستقرار بالمستوى العام للأسعار :- يجمع

الاقتصاديون في الوقت الحاضر على ان استقرار الاسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لان التغيير في الاسعار سوف يؤدي الى حدوث اضرار جسيمة لدى الدائنين والمدنيين مما يؤدي الى التوزيع السيء للثروة بين الطرفين [6] (هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين، 2009، ص260)، لذا فإن المحافظة على استقرار الاسعار من اهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي وان اي تغيير في مستويات الاسعار نحو الارتفاع سوف يؤثر سلباً في قيمة النقود، ومن ثم يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها، مما يؤدي الى حدوث حالة التضخم، وفي النتيجة حدوث اثار ضارة على الاداء الاقتصادي، وان آثار التضخم تكون اعظم مما لو كان تخم توقعاً فضلاً عن ان هنالك اثارا اخرى للتضخم تتمثل في خلق حالة عدم التأكد وعم الامان وفي النتيجة لا يمكن التخطيط بثقة في المستقبل، مما يؤثر عكسياً (سلباً) على الاقتصاد، فالتضخم لا يحدث في معدل ثابتاً وعندما يزيد معدل التضخم فإن حالة عدم التأكد سوف تزيد أيضاً، ومعدل التضخم يصبح كبيراً في درجة كافية، فان النقود سوف تفقد وظيفتها التقليدية كوسيط للمبادلة، ووحدة للحساب [7] (مايكل أيد مجان، ص275-376).

وتتم فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار (Investment)، الذي هو اهم محدداته، فالتغيرات والتي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ومن ثم في عرض النقد تنعكس في صورة تغييرات مقابلة في سعر الفائدة التي تتحدد بتأثيرها في حجم الاستثمار والخاص بافتراض بقاء الاشياء الاخرى على حالها، فإبقاء اسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات منخفضة تسمح بخلق بيئة ملائمة لتسهيل التمويل الاستثماري [10](أديب قاسم شندي، 2001، ص159).

4- تحسين ميزان المدفوعات:- يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منظم تدرج فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة الاخرى خلال مدة زمنية تكون عادةً سنة [11](هجير عدنان زكي أمين، 2010، ص199)، ويتكون ميزان المدفوعات من جانبين، جانب دائن، وتسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة والتي تمكن الدولة من ان تتسلم ايرادات من العالم الخارجي، مثل قيم الصادرات، اما جانب المدين وتسجل فيه المعاملات الاقتصادية كافة التي تلزم الدولة بان تؤدي مدفوعات الى الخارج مثل قيم الاستيرادات [12](كريم مهدي الحسناوي، 2011، ص302).

ويكون ميزان المدفوعات في صالح البلد عندما تكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة اكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح، وتسعى جميع الاقطار مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي الى جعل هذا الميزان يعمل في صالحها من اجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة، فالعجز في ميزان المدفوعات يعني ان البلد يدفع اكثر مما يستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية، ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب على احتياطياته النقدية الأجنبية، او بيع قسم من موجوداته، او عن طريق الافتراض او الحصول على بعض المنح

2- تحقيق مستوى عال من الاستخدام :- هنالك اجماع بين الاقتصاديين على ان يكون ضمان التوظيف كاملا او مستوى مرتفع من التشغيل من بين الاحداث التي تسعى اليها السياسة النقدية، ويراد بذلك ان تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتجنب البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الانتاج والدخل و اضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الاجراءات رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الانتاجية غير المستقلة [8](زكريا الدوري ويسرى السامرائي، 2013، ص189)، وبما ان الاستخدام الكامل يعني غياب البطالة الاجبارية، وهذا لا يعني اختفاء البطالة ووصولها الى الصفر، بل يسمح بوجود ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية، اذاً يتحتم على السياسة النقدية الحفاظ على المستوى المرغوب فيه من الاستخدام بالمحافظة على ناتج محلي اجمالي يفوق كمية النقد المتداولة، من اجل محاربة التضخم، وذلك باتباع سياسات تحفيز على الاستثمار والقضاء على البطالة.

3- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي :- يعني النمو الاقتصادي زيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبلد بمعدل اكبر من معدل نمو السكان [9](هيل عجمي ورمزي ياسين، 2009، ص260)، ويعد النمو الاقتصادي احد اهداف اقتصاديات كل البلدان المتقدمة، ومنها البلدان النامية، وتهتم هذه البلدان لبلوغ هذا الهدف من اجل اشباع حاجات الافراد ورفع مستوى معيشتهم ورفاهيتهم وتحسين معدلات ارتفاع الدخل الذي يعد صمام امان لتراكم راس المال الذي هو بدوره يؤدي دوراً رئيساً في عملية الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

(ص152). وسوف نأخذ السياستين الانكماشية والتوسعية لأنهما أكثر السياسات استعمالاً :-
أ- السياسة النقدية التوسعية :- السياسة النقدية التوسعية تهدف بإدارتها المختلفة الى زيادة عرض النقد (السيولة النقدية) المتداولة في الاقتصاد ويحدث ذلك عادةً عندما تسود حالة ركود اقتصادي، اي عندما لا تستطيع قوى الطلب الايفاء بقوى العرض فيحدث ما يسمى بالفجوة الانكماشية [16](أسماعيل عبدالرحمن وحربي محمد عريقات، 2004، ص230)، ويعرف الانكماش النقدي بأنه انخفاض في عرض النقد من دون مستوى حجم المبادلات الاقتصادية، وأهم مظاهره هو انخفاض المستوى العام للأسعار، ويترك آثاراً بالغة على النشاط الاقتصادي نتيجة انخفاض المستوى العام للأسعار، اذ يؤدي الى انخفاض مستويات كل من الانتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه يمكن معالجة الانكماش عن طريق زيادة عرض النقد [17](مجيد خليل حسين وعبدالغفور أبراهيم أحمد، 2008، ص266)، ويتم ذلك بأحداث التغيير المناسب بأداة أو أكثر من ادوات السياسة النقدية وهي كالآتي :-

❖ **خفض سعر الخصم :-** عندما يتبع البنك المركزي سياسة توسعية فما عليه الا ان يخفض سعر الخصم، وذلك لتشجيع البنوك على الاقتراض بهذا السعر، وهو ما يشجعها بالنتيجة على التوسع في الاقتراض بأسعار فائدة مناسبة، اي ان البنك المركزي يقرض البنوك التجارية بسعر منخفض وتعمل البنوك التجارية على تخفيض سعر الفائدة لكي تشجع الافراد على الاقتراض منها، مما يؤدي الى زيادة عرض النقد [18](منير إبراهيم هندي، 2011، ص127).

والاعانات مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية [13](زكريا الدوري ويسرى السامرائي، 2013 ص190).
 وللسياسة النقدية تأثير مهم في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل البلد واتباع نظام سعر صرف اجنبي مناسب يؤدي الى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فيخفض سعر الصرف ويحسن الميزان التجاري اذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته [14](هيل عجمي ورمزي ياسين، 2009، ص261).

ثالثاً:- انواع السياسة النقدية :-

يمكن التمييز بين انواع السياسات الاقتصادية النقدية المستعملة في الدول وكما يأتي:-

- 1- السياسة النقدية التوسعية :- وتتمثل السياسة النقدية التوسعية في التوسع بعرض النقود بنسبة اكبر من الكمية المعروضة من السلع.
- 2- السياسة النقدية الانكماشية :- وهي عكس السياسة النقدية التوسعية وتعني الانكماش في عرض النقود بالنسبة للكمية المعروضة من السلع.
- 3- نوع معتدل من التضخم وهو ارتفاع طفيف في الاسعار.
- 4- نوع معتدل من الانكماش، وهو نوع الانكماش الذي ظهر عام 1930 م وكان مصحوباً بالكساد وتهدف الحكومة من اتباع السياسات النقدية الى تحقيق اهداف داخلية وخارجية تتمثل الاهداف الداخلية في محاولة الوصول الى العمالة الكاملة والمحافظة على مستواها، وزيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق احكام الرقابة على التضخم، اما الاهداف الخارجية فتتمثل في المحافظة على القيمة الخارجية للعملة عن طريق حماية الرصيد الذهبي والارصدة الاخرى القابلة للتحويل [15](رشاد العصار ورياض الحلبي، 2010،

من السياسات النقدية ينبغي على الحكومة اختيار من السياسات الافضل والاخف وطأة والاقبل تأثيرا على السياسات النقدية للدولة.

رابعاً / أهم النظريات الاقتصادية التي تطرقت إليها السياسة النقدية .

أن تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد يختلف باختلاف طبيعة وتطور النظام السياسي والاقتصادي للبلد، فضلاً عن أن تطور أهمية السياسة النقدية استند الى نظريات وافكار الاقتصادية التي تأخذ بها الدول المعالجة للامات الاقتصادية القائمة، وسيتم تناول دور السياسة النقدية في عدد من النظريات الاقتصادية الرئيسية وكما يأتي :-

1- النظرية النقدية الكلاسيكية

أن التحليل الكلاسيكي يركز على استعمال السياسة النقدية وحدها دون اللجوء إلى السياسات المالية، وذلك من أجل معالجة الاختلالات والوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي من خلال افتراضات النظرية الكلاسيكية التي تمثلت بأن الطلب على النقود هو مشتق من السلع والخدمات التي يمكن اقتنائها بواسطة النقود، فضلاً عن أنها بافتراض ثبات الانتاج بسبب وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاستعمال الشامل وكذلك ثبات سرعة تداول النقود [22](سنندس حميد موسى، 2009، ص22).

وتؤكد هذه النظرية أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير طردي في المستوى العام للأسعار كما في الشكل رقم (1)، وهذه العلاقة الطردية التناسبية بين كمية النقود والأسعار تؤكد العلاقة العكسية بين قيمة النقود والأسعار [23](علي كنعان، 2012، ص507).

❖ **خفض نسبة الاحتياطي القانوني** :- يؤدي خفض نسبة الاحتياطي القانوني الى قدرة البنوك التجارية الى خلق الودائع عن طريق الزيادة في حجم القروض.

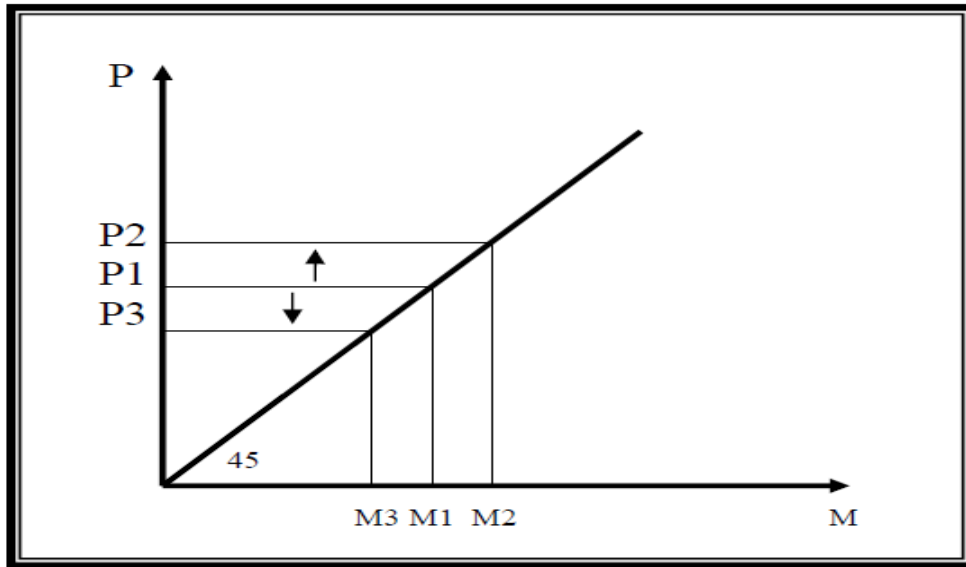
يعني ذلك ان البنك المركزي يخفض نسبة الاحتياطي للمصارف حتى تزيد قدرتها على منح الائتمان، ومن ثم زيادة عرض نقود الودائع [19](محمد طاقة وآخرون، 2008، ص10).

ب - السياسية النقدية الانكماشية:- تهدف الى الحد من التضخم باستعمال ادواتها، والتضخم هو احد القضايا الرئيسية لعدم الاستقرار الكلي في البلدان، فتأثيره يشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل الميزانية الاعتيادية وسعر الصرف وسعر الفائدة والاجور ومستوى المعيشة، فضلاً عن الى ذلك فإن ارتفاع مستويات التضخم ستزعزع الثقة بالنظام الاقتصادي، والتضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار بحيث يترك شعوراً حقيقياً لدى الافراد في المجتمع، ما يتراجع قدرتهم في الحصول على احتياجاتهم بشكل عام، ويكون هذا الارتفاع مستمراً وعلى مدى حقبة من الزمن، ويعني الزيادة في المستوى العام للأسعار هو زيادة عرض النقد والتي لا تتناسب مع حجم المبادلات الاقتصادية اي عدم تحقيق التوازن بين عرض النقد والطلب عليه [20](صباح نوري عباس، 2008، ص58).

كما ذكرنا ان السياسة التوسعية هي عكس السياسة الانكماشية، وللغضاء وعلى مشكلة التضخم يتم اتباع أدوات السياسة الانكماشية وهي :-

أ- **رفع سعر الخصم** :- هو قيام البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم، مما يترتب عليه انخفاض في كمية النقود ومن ثم انخفاض عرض النقد، اي هبوط المستوى العام للأسعار.

ب- **يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني** :- يعني تخفيض المتبقي من الوديعة لدى البنك التجاري مما يعكس سياسة انكماشية [21] (منير إبراهيم هندي، 2011، ص128)، ومما تقدم



الشكل (1) تأثير التغيير في عرض النقد على المستوى العام للأسعار بحسب النظرية الكلاسيكية

المصدر :- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص436.

وروبنسون: (ان التغييرات في كمية النقود ذات أهمية بالغة ولكن أهميتها تكمن في تأثيراتها على سعر الفائدة، واية نظرية نقدية لا تذكر سعر الفائدة هي ليست نظرية نقدية) [25](سندس حميد موسى، 2009، ص23).

2- السياسة النقدية الكينزية

لقد أعطى التحليل الكينزي اهتماما واضحا وكبيراً للسياسة النقدية في معالجة المشاكل الاقتصادية، على عكس التحليل الكلاسيكي [26](ناظم محمد نوري الشمري، 2008، ص439)، اذ تبين التحليل الكينزي بأنه يمكن ان يحقق التوازن الاقتصادي من دون مستوى الاستعمال الشامل الذي عده كينز هو حالة استثنائية، أي ان الاقتصاد يكون في حالة توازن، في الوقت الذي تسود فيه البطالة وهذا عكس الكلاسيك الذين اهتموا باقتصاد عيني، فقد ركز كينز على الاقتصاد النقدي، وكان تحليله أكثر شمولاً من التحليل الكلاسيكي بالنسبة الى دالة الطلب على النقود، إذ عدت النقود إدارة لخزن القيم فضلا عن إلى أنها وسيلة للمبادلة، اذ تتكون لها ثلاثة دوافع التفضيل النقدي هي **دوافع المعاملات، ودوافع الاحتياط ودوافع المضاربة**، ويرى كينز ان السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها تتمثل في تنشيط الطلب الفعال،

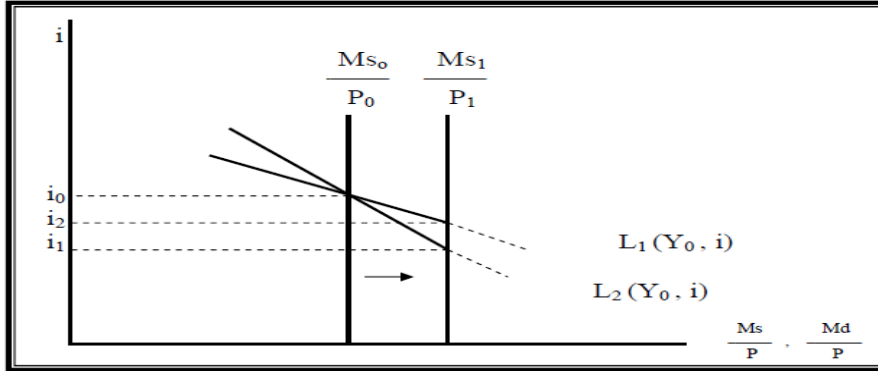
فالزيادة في كمية النقود من M1 إلى M2 يؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار من P1 إلى P2، وعندما تنخفض كمية النقود من M1 إلى M3 فان الاسعار سوف تنخفض بالمستوى نفسه P1 إلى P3 في ظل ثبات حجم الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود [24](ناظم محمد نوري الشمري، 2008، ص436)، فعند حالات الكساد والركود الاقتصادي يتم اللجوء إلى السياسة التوسعية من خلال زيادة عرض النقد، أما في حالة التضخم الاقتصادي فيتم اللجوء إلى تقليص عرض النقد، وهذا بدوره سوف يقود إلى انخفاض في مستوى العام للأسعار.

تعد النظرية النقدية الكلاسيكية خطوة مهمة في التحليل النقدي، لكن نجد الفروض التي قامت عليها النظرية التقليدية تتسم بعدم الواقعية، انطلاقاً من افتراضها مبدأ حياد النقود، أي أنها لا تؤثر في النشاط الاقتصادي، الا أن التقلبات والاحداث الاقتصادية التي مرت بها الاقتصادات العالمية اثبتت ان النقود تؤثر تأثيراً فعالاً ومهما على النشاط الاقتصادي، وان سرعة تداول النقود تكون غير ثابتة.

وهناك عدة انتقادات وجهت إلى هذه النظرية نتيجة لإهمالها سعر الفائدة، وعده ظاهرة عينية متأثرة بعوامل حقيقية صرفة هي الادخار والاستثمار ولكن يقول جوان

ص24)، وكلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة الى سعر الفائدة، وكلما كان الانخفاض في سعر الفائدة أقل، ومن ثم زيادة الاستثمار والدخل، ونتيجة لذلك فان السياسة النقدية تكون أقل فاعلية وكما مبين إذناه :-

وزيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، وزيادة الاجور والاسعار، إذ ركز على العلاقة غير المباشرة بين تغيرات عرض النقد ومستوى النشاط الاقتصادي، لذا فقد تظهر آثار التغيرات النقدية من خلال سعر الفائدة وعلاقته بالإنفاق الكلي كما في الشكل رقم (2)، [27](سندس حميد موسى، 2009،

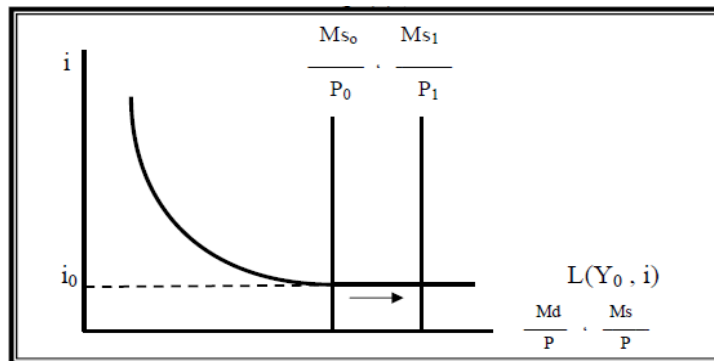


الشكل (2) :- تأثير التغيرات في عرض النقد على سعر الفائدة بافتراضها ثبات المستوى العام للأسعار في النظرية الكينزية

المصدر :- مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي- النظرية السياسية، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 274.

القليل يؤدي بالنتيجة الى زيادة في الاستثمار والدخل أي أن آلية انتقال تأثير السياسة النقدية الى الاقتصاد تكون بطيئة، وعندما يكون الطلب على النقد تام المرونة، فإن السياسة النقدية تكون غير فعالة تماماً، وتسمى هذه الحالة (فخ السيولة) كما موضح في الشكل رقم (3)، [28](مايكل ابد جمان، ص272) :-

ولنفترض ان البنك المركزي كونه السلطة النقدية، اتجه الى زيادة عرض النقد الرسمي من MS_0 الى MS_1 مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار، فان عرض النقد وبالقائمة الحقيقية سوف يرتفع الى MS_1/P_0 ، وان الفائدة سوف تنخفض الى i_1 . ويمكن ملاحظة ان سعر الفائدة سوف يكون قليلا كلما كان الطلب على النقود اكثر مرونة، وهذا الانخفاض



الشكل (3) :- فخ السيولة

المصدر :- مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي - النظرية السياسية، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص274.

وقد استعمل (فريدمان) فكرة الدائم للنيابة عن الثروة الفردية، ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم، وقد اشار فريدمان إلى الزيادة في عرض النقد ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكلي، ففي الامد القصير ستسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج والاسعار معاً، في حين ان الزيادة في عرض النقد ستؤدي وبشكل رئيس الى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الامد الطويل، وهكذا عد فريدمان ان معدل النمو الطويل الاجل يتحدد بعوامل حقيقية معدل الادخار وهيكل الصناعة [30] (عباس كاظم العمي، 2010، ص41)، وقد بين النقوديون ان للسياسة النقدية تأثيراً مهماً في تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار ومعدل النمو الجيد لتحقيق التوظيف الكامل.

وهم يرون ان كل من منحى عرض وطلب النقود يتسمان بمرونة طفيفة اتجاه الى سعر الفائدة، إلا ان هذا الاخير له تأثير واضح على الاستهلاك والاستثمار، مما يعني ان الطلب الكلي عالي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة فاذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة عرض النقود كما موضح في الشكل ادناه من M1 الى M2 فإن منحى عرض النقد سينتقل الى اليمين، مؤدياً الى تناقص كبير في سعر الفائدة في r_1 الى r_2 ، وينتج عن ذلك زيادة الاستهلاك والاستثمار ومن ثم توسع في الناتج القومي من Y_1 الى Y_2 على الرغم من تركيز فريدمان على فاعلية السياسة النقدية في المحافظة على التوازن النقدي والتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي إلا انها تنطوي على تباطؤات زمنية حتى تصل آثارها الى المتغيرات الاقتصادية بحسب رأيه فإن الاقتصاد يحتاج الى مدة (6-18) شهراً بعد حدوث الزيادة في عرض النقد لكي يبدأ الناتج بالارتفاع، وهذا جعل النقوديون يتبنون فكرة القاعدة النقدية بمعدل سنوي ثابت يكفي للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على التقديرات التي قد تكون غير دقيقة كما موضح في الشكل (4)، [31] (سندس حميد موسى، 2009، ص27).

عند زيادة العرض النقدي مع بقاء الطلب على النقود على حاله، فان سعر الفائدة سياتخذ بالانخفاض حتى يستقر عند المستوى I_0 التي يهبط دونه، عندئذ يفضل الافراد الاحتفاظ بأموالهم طالما ان كلفة الاحتفاظ بالنقود قليلة اي ان العائد على الاموال المحلية قليل جداً .

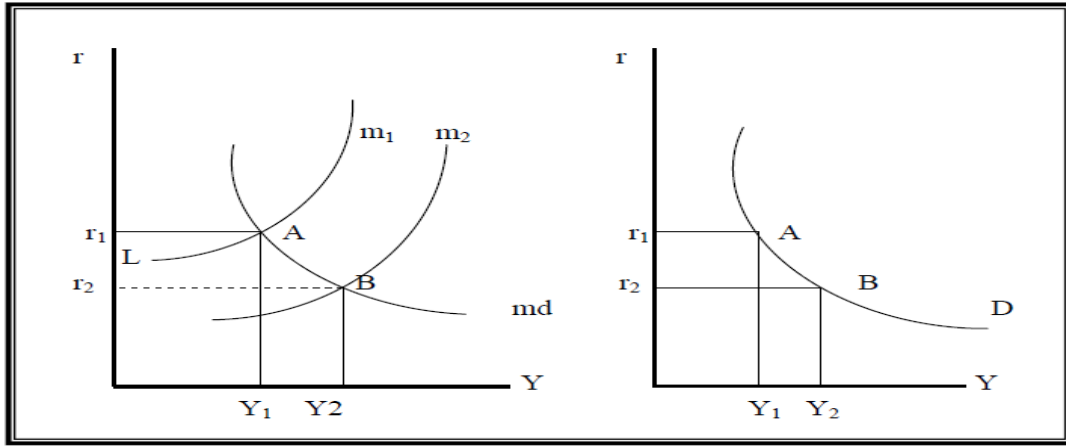
3- النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو)

بعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية لحقبة عقدين من الزمان تقريباً، أعاد الحياة لهذه النظرية عام 1956 الاقتصادي (ملتون فريدمان) من خلال تحويل هذه النظرية القديمة إلى نظرية حديثة للطلب على النقود، وجعل كمية النقود هي المؤثر الرئيس في مستوى الطلب الكلي والدخل والاسعار، ومن ثم اطلق على هذه النظرية الحديثة اسم النظرية النقدية .

وقبل دراسة محتوى هذه النظرية لابد من الاشارة إلى أهم الفرضيات التي تركز عليها وهي [29] (عقيل جاسم عبدالله، 2006، ص163) :-

- 1- استقلالية الكمية النقدية (عرض النقد) عن الطلب على النقود .
- 2- استقرار دالة الطلب على النقود.
- 3- رفض فكرة المصيدة أو فخ السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.
- 4- يتوقف الطلب على الاعتبارات نفسها التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، إلى جانب سرعة تداول النقدي (V) عند الكلاسيك.

اذ عد فريدمان ان الطلب على النقود كأى طلب على الاصول المالية، لابد وان يعتمد على الموارد المتاحة للفرد والمتمثلة بالثروة الفردية التي يمكن ان تتجسد في صورة اخرى مثل الاسهم العادية والسندات العينية ورأس المال مقارنة بالعائد المتوقع على النقود.



الشكل (4):- فاعلية السياسة النقدية وفق النظرية النقدية

المصدر :- سندهس حميد موسى، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 20 09، ص 3 .

- 1- ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي يجب ان يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه.
- 2- يجب ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى ان تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار.
- 3- يجب ان تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي او متوسط الفرد من الدخل الوطني الاجمالي مستمرة الى المدى الطويل وليست مؤقتة تزول بزوال اسبابها.

ومما تقدم يمكن ان نعطي مفهوماً عاماً للتنمية الاقتصادية، وذلك من اجل تمييزها عن النمو الاقتصادي. إذ تعرف **التنمية الاقتصادية** بأنها " مجموعة الاجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف الى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعاً مستمراً لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف الى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه [33](كبداني سيدي أحمد، 2012، ص17-20).

خامساً :- مفهوم النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية ويمثل هدف أي سياسة اقتصادية كانت، وهذا يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين، تماشياً مع تطور الفكر الاقتصادي، إذ يعد النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي للبلد المعني ودرجة تطوره، حيث كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين امثال " روبرت مالتوس" عام 1798م في كتابه (مبدأ الامة) وتبعه بعد ذلك الكثير من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الاهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بعدة مفاهيم، منها :- بحسب **فيليب بيرو** :- " هو الارتفاع المسجل من خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي" [32](علواني عمر وزرق سيد أحمد، 2015، ص45-46).

- هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج الاجمالي أو الدخل الوطني الاجمالي الذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

إذ يتضمن هذا المفهوم ثلاثة شروط اساسية :-

المبحث الثاني

مسار السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2015)

أولاً // السياسة النقدية ومعدل التضخم

أثبتت المرحلة ما بعد عام 2003 أن ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة وعلى الرغم من انتهاء وزوال بعض مسببات هذه الظاهرة المتجسدة بسياسة النقد الرخيص، إلا أن الاتجاهات السعيرية الاتجاهات السعيرية استمرت بالتصاعد تحت ضغط ودفع عوامل متجسدة تجسدت

بالإخفاق في عملية إعادة أعمار البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية والوضع الأمني المتردي وارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري، فضلاً عن الالتزام بتوجيهات صندوق النقد الدولي في تقليص الدعم الحكومي لبعض السلع، الأمر الذي سبب ارتفاع حاد في أسعار هذه السلع وبخاصة المشتقات النفطية [34](فلاح خلف الربيعي، 2006، ص34)، والجدول (1) يبين معدل التضخم ومعدل النمو المركب وكما موضح أدناه :

الجدول (1):- معدل التضخم في العراق للمدة (2003-2015)

السنوات	معدل التضخم
2003	33,6
2004	26,9
2005	36,9
2006	53,2
2007	30,8
2008	2,7
2009	(2,8)
2010	2,5
2011	5,82
2012	6,1
2013	6,4
2014	1,6
2015	1,4
معدل النمو المركب	(19,9)

المصدر :- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية لعدة سنوات. () تدل على الإشارة السالبة .

يلاحظ من الجدول (1) أن معدل التضخم في عام 2003 بلغ (33.6) حيث شهد في هذا العام ان العراق دخل مرحلة جديدة وهي سقوط النظام البائد حيث شهدت هذه المرحلة كثير من أعمال السلب والنهب لممتلكات الدولة والمرافق الحكومية منها البنك المركزي والمصارف الحكومية، مما أدى ذلك إلى ارتفاع القوة الشرائية للفرد العراقي، كما نلاحظ في عام 2004 فقد شهد معدل التضخم انخفاضاً عن العام 2003 إذ بلغ (26.9) وسبب هذا الانخفاض يعود إلى تبديل العملة القديمة بالعملية الجديدة الموحدة، وكما نلاحظ أن معدل

التضخم استمر في الارتفاع إذ وصل إلى أعلى مستوياته في عام 2006 إذ بلغ (53.2) بعد أن كان بعد أن كان (33.6) عام 2003 ويشير ذلك إلى أن الاقتصاد العراقي تعرض مرة أخرى إلى معدلات تضخم حادة ويرجع ذلك إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي الخاص برفع الدعم عن المشتقات النفطية مما أدى إلى ارتفاع اسعارها بشكل كبير، ثم انخفضت معدلات التضخم بشكل كبير خلال عام 2008 إذ بلغت (2.7) بعد أن كانت (30.8) في عام 2007 ويرجع ذلك إلى تقليص الدعم على المشتقات النفطية واللجوء إلى تطبيق سياسات

ويعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس صورة عن الوضع الاقتصادي في مرحلة زمنية معينة، اما مكوناته فأنها تعكس الصورة الحقيقية لمدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي لدى الجمهور وعن درجة التطور الذي بلغته الاسواق المالية والنقدية، وان ادارة عرض النقد تعد من اولى اهتمامات البنوك المركزية، إلا ان الادارة المتميزة للكتلة النقدية يعني محافظة البنك المركزي على مستويات مقبولة من الارتفاع في مستوى العام للأسعار والحد من ارتفاع معدلات التضخم.

والمحافظة على استقرار مستوى العملة المحلية وقوتها الشرائية وسعر الصرف العملة تجاه اسعار الصرف والعملات الاخرى [36](عبدالحسين جليل الغالبي، 2002، ص131).

وبما ان عرض النقد يعد المرآة العاكسة للاقتصاد الوطني، إلا ان الزيادة في عرض النقد بمعناه الضيق والواسع مع زيادة معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة العراقية تعطي صورة متشائمة تدل على الفقر في الاقتصاد العراقي فضلا عن تبعية السياسة النقدية للحكومة من خلال تمويل العجز الحكومي (التمويل بالعجز)، الذي ادى بدوره الى زياده في المعروض النقدي.

أخرى لمعالجة شحة المشتقات النفطية والحد من الزيادة في أسعارها، الامر الذي ادى إلى تراجع معدلات التضخم، أما في عام 2009 فوصل معدل التضخم إلى أدنى مستوى له إذ بلغ (2.8) وسبب هذا التحسن يعود إلى الاوضاع الامنية في البلاد، أما في نهاية المدة حيث شهد معدل التضخم انخفاضاً شديداً إذ وصل إلى (1.4) خلال عام 2015 بمعدل نمو مركب سالب قدره (-19.9) وهذا يؤثر على نجاح السياسة النقدية في العراق من خلال كبح جماح التضخم ووصوله إلى معدلات معقولة.

ثانياً // السياسة النقدية وعرض النقد في العراق (2003 - 2015)

تعتمد السياسة النقدية متغير عرض النقد للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ثم تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي عن طريق التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ ساهمت هذه المتغيرات في المعروض النقدي في التأثير على معدلات الفائدة في الاقتصاد، وهذا بدوره سوف ينعكس على المؤشرات الأخرى (William Boyes) [35]، 201، p267، كالأدخار والاستثمار، فضلاً عن مؤشرات النمو والاستقرار الاقتصادي.

جدول (2):- تطور عرض النقد في العراق للمدة (2003 - 2015)

السنوات	عرض النقد بالمعنى الضيق M1 (1)	اشباه النقود (2)	عرض النقد بالمعنى الواسع M2 (3)	معدل نمو عرض النقد الواسع M2 (4)
2003	5774000	1179819	6953819	---
2004	10149000	1349522	11498522	65.3
2005	11399000	3260225	14659225	27.5
2006	15460000	5590189	21050189	43.5
2007	21721000	5198829	26919829	27.8
2008	28190000	6671993	34861993	29.5
2009	37300000	8055259	45355259	30
2010	51743000	8545679	60288679	32.9
2011	62473829	9593380	72067209	19.5
2012	63735871	11600257	75336128	4.5
2013	73858000	13695621	87553621	16.2
2014	72692000	18036000	90728000	3.6
2015	65435000	17160000	82595000	8.9

المصدر :- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، النشرة الاحصائية لسنوات متفرقة. العمود (3) و(4) من عمل الباحثين. () تدل على الإشارة سالبة.

اسعار النفط الى ما يقارب (50) دولارا للبرميل الواحد ومن ثم انخفاض العوائد المالية للدولة التي اثرت سلباً في الانفاق العام.

ثالثاً // السياسة النقدية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003- 2015)

يلاحظ من الجدول (3) ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2003 إذ بلغ 26990، (4) مليون دينار عراقي، حيث شهد هذا العام الحروب والعمليات العسكرية والتحيز السياسي وما نتج عنها من فوضى وانقلاب امني، فضلاً عن انخفاض صادرات العراق من النفط، اما عام (2004) فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ في هذا العام 41607، (8) وبمعدل نمو قدره (54،1) ويعتبر هذا المعدل هو الاعلى مع استمرار الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع لغاية 2014 وهذا الارتفاع يعود لأسباب عديدة منها اعادة تصدير العراق للنفط في الاسواق الدولية فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط، كما نلاحظ ايضاً ان الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2005 استمر بالارتفاع، لكن بصورة متذبذبة وصولاً الى عام 2008، إذ بلغ خلال هذا العام 51716، (6) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (6،6).

هذا الارتفاع يعود الى ارتفاع اسعار النفط الخام، إذ بلغت نسبة هذا الارتفاع في سعر برميل النفط (35،8%) وهذا انعكاس ايجابي على بعض القطاعات الاقتصادية [37](البنك المركزي العراقي، 2008، ص18)، اما في الاعوام (2010 - 2015) فقد استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع، إذ بلغ في عام 2010 57751، (6) وبمعدل نمو قدره (5،5)، وصولاً الى الاعوام (2014- 2015) فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً حاداً، إذ بلغ عام 2014 72736، (2) و 70990، (3) مليون دينار في عام 2015 وبمعدلات نمو سالبة بلغت (3،8) (2،-4) على التوالي، وسبب هذا الانخفاض يرجع الى تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري ودخول العراق الحرب مع داعش وكل هذا الامر تزامن مع

يتبين من الجدول رقم (2) اعلاه، ان الزيادة المستمرة في عرض النقد من (M1) الى (M2) كانت سبب التوسع الكبير في الائتمان المقدم من قبل الجهاز المصرفي للحكومة. وذلك لتمويل العجز المتواصل في الموازنة العامة للدولة حيث زادت الودائع الآجلة الى (134952200) مليون دينار خلال عام 2004 وبلغ معدل النمو في عرض النقد الواسع (3،65) نتيجة لانخفاض معدل التضخم الذي بلغ (26) وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي اذ وصل الدينار العراقي الواح الى (1453) دينار عراقي خلال العام نفسه.

ويلاحظ ان المدة (2004- 2015) ان عرض النقد بالمفهوم الضيق قد ازداد بعد عام 2003، إذ بلغ (10149000) مليون دينار عام 2004 بعد ان كان (5774000) عام 2003 يسجل عرض النقد بالمعنى الضيق اعلى مستويات في نهاية الفترة الزمنية، إذ جاءت زيادة عرض النقد نتيجة لقيام الدولة في زيادة الانفاق الاستثماري على برامج الاصلاح وكذلك الزيادة في رواتب الموظفين، فضلاً عن عملية استبدال العملة القديمة واحلال العملة العراقية الجديدة التي بدأ تداولها، مما ادت الى زيادة المعروض النقدي لدى المصارف من خلال زيادة عدد حسابات المواطنين المخصصة لعملية الاستبدال، كما ان هذه العملة تميزت بمواصفات عالية، ساهمت في زيادة ثقة الجمهور بالدينار العراقي، وهذا بدوره ادى الى استقرار الطلب النقدي، فضلاً عن الغاء ظاهرة اسعار الصرف للدينار العراقي العملة مقابل العملة الأجنبية، والغاء الفارق بين طبقات العملة المنخفضة، مما ادى الى توحيد سوق الصرف وتجانس عملياتها، كما يلاحظ ارتفاع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغ (14659225) عام 2005 وبمعدل نمو قدره (5،27)، ويرجع هذا بسبب ارتفاع عوامل عديدة، منها زيادة الصادرات النفطية وارتفاع اسعار النفط، وهذا ادى الى ارتفاع صافي الموجودات النفطية.

كما يلاحظ ان هنالك تزايداً مستمراً في معدلات نمو عرض النقد للمدة (2004- 2014) بينما شهد العام 2015 انخفاضاً طفيفاً في عرض النقد، وهذا يعود الى انخفاض

حصول ازمة مالية نجم عنها انخفاض حاد في سعر برييل النفط الذي كان له الواقع الاكبر على الموازنة العامة للدولة.

جدول (3):- الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003- 2015)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1988 GDP (1)	معدل النمو (2)
2003	26990,4	---
2004	41607,8	54,1
2005	43438,8	4,4
2006	47851,4	10,1
2007	48510,6	1,3
2008	51716,6	6,6
2009	54721,2	5,8
2010	57751,6	5,5
2011	63650,4	10,2
2012	71680,8	12,6
2013	75685,8	5,5
2014	72736,2	(3,8)
2015	70990,3	(2,4)

المصدر:- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية لسنوات متفرقة.

- العمود (2) من عمل الباحثين . - () تدل على الاشارة السالبة .

وان ما يتحمل عليه البنك المركزي من عملة اجنبية لقاء هذه المبادلة يكون التراكم الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي [38](سعد عبد نجم العبدلي و خليل اسماعيل، 2017، ص190).

ومن ثم فقد عملت السلطات النقدية في العراق على التركيز في ضبط التغيرات التي تحدث في سعر الصرف للدينار العراقي لذا فقد تبعت سياسة مزاد العملة، والذي اثبتت فاعليته في السيطرة على تقلبات سعر الصرف للعملة المحلية، ذلك من خلال التوسع في القاعدة التصديرية للموارد النفطية، ما تعود به من عملة اجنبية تشكل كاملاً مهماً لدعم موجودات البنك المركزي التي عظمت من قدرة البنك المركزي على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف واقتراجه من سعر البنك المركزي الى امتصاص ما نسبته (25%) من الضغوط التضخمية [39] (مايخ شبيب وغالب شاكر، 2013، ص8)، ويلاحظ من الجدول (4) بعد التغير السياسي عام 2003 ارتفاع سعر الصرف الدينار مقابل الدولار بفعل ظروف

رابعاً// السياسة النقدية وسعر الصرف في العراق.

في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق و صدور قانون البنك المركزي (56) لسنة 2004، اصبحت اسعار الصرف الثابتة والمتعددة لا تتسجم مع التوجيهات الجديدة للسلطة النقدية في بناء اقتصاد مستقر، لذلك فقد اتجه صناع السياسة النقدية الى اعتماد نظام سعر الصرف المعوم المدار الذي تحدده قوى العرض والطلب في السوق، ولكن تحت اشراف ورقابة البنك المركزي لما تشكله التغيرات في مستوى سعر الصرف من تداعيات على النشاط الاقتصادي لبلد يعاني اقتصاده اصلاً من التشوهات الهيكلية، ولتعزيز دور سعر الصرف المعوم، فقد افتتح البنك المركزي نافذة لبيع وشراء الدولار الامريكي لتنظيم عرض النقد والطلب عليه، واصبح مزاد العملة يمثل المجال المناسب لنقل اشارة سعر الصرف لتوقعات الجمهور التضخمية حيث تقوم الحكومة بتمويل ما يقارب (70%) من نفقاتها عن طريق استبدال عائدات النفط المصدر بالدولار مع ما ينتجه البنك المركزي من الدينار،

الصرف الموازي (1267) ديناراً في عام 2007 بعد ان كان (1475) ديناراً في عام 2006، كما نلاحظ ان هنالك استقراراً في سعر الصرف الرسمي للأعوام (2009 - 2011) نتيجة التحسن في الاوضاع الامنية التي شهدتها العراق في تلك المدة، اما سعر الصرف الموازي فقد شهد انخفاضاً في معدل النمو خلال تلك الأعوام، حيث بلغ معدل النمو في عام 2009 (1،-7) اما في عام 2011 فقد بلغ معدل النمو (0،-2).

اما في عام 2012 فنلاحظ سعر الصرف الرسمي بلغ (1167) ليستقر في نهاية المدة 2015، اما سعر الصرف الموازي في عام 2012 فشهد ارتفاعاً في هذا العام، حيث بلغ (1233) ديناراً نتيجة الزيادة في الطلب على الدولار بسبب الازمة الايرانية وتعرضها للعقوبات الاقتصادية، مما اثار المخاوف لتهديب الدولار من السوق العراقية الى ايران نتيجة لاتساع عمليات تحميل الاموال في العراق عن طريق مزاد العملة الاجنبية [41](أديب قاسم شندي، 2015، ص161)، اما الاعوام (2013- 2015) فقد ارتفع سعر الصرف الموازي الى (1247) ديناراً وبمعدل نمو قدره (2،7)، كما مبين في الجدول رقم (4).

الحرب والتوقعات التشاؤمية، لأفراد المجتمع، فقد انخفض سعر الصرف الرسمي من (1896) دينار عام 2003 الى (1453) دينار عام 2005 مقابل الدولار الواحد، اما سعر الصرف الموازي فقد انخفض الى (1453) عام 2004 بعد ان كان في عام 2003 (930) اي بمعدل نمو قدره (24، -7) وقد جاء هذا التحسن في قيمة الدينار العراقي نتيجة تأثير مجموعة من العوامل ساعدت على عملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة تتميز بمواصفات عالية زادت من ثقة الجمهور في الدينار العراقي ومن الصعوبة تزويرها فضلاً عن المزاد العلني اليومي للعملة الاجنبية الذي ساعد من التخفيف من التقلبات في سعر الصرف [40](باسم عبدالهادي حسن، 2007، ص4)، اما في عام 2006 نلاحظ ان قيمة الدينار العراقي تدهورت فقد ارتفع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار الى (1467) ديناراً، اما سعر الصرف للدولار مقابل الدينار الموازي فقد ارتفع ايضاً الى (1475) بعد ان كان في عام 2004 (1453) ديناراً، ولقد ترتب على سياسة سعر الصرف تفاوت بين السعر الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي وبين سعر الصرف، ففي عام 2007 اصبح سعر صرف الدولار الرسمي (1255) ديناراً، حيث اصبح سعر

جدول (4):- أسعار الصرف الرسمية والموازية للدولار مقابل الدينار العراقي للمدة (2003 - 2015)

السنوات	سعر الصرف الدولار مقابل الدينار (الرسمي) (1)	سعر الصرف الدولار مقابل الدينار (الموازي) (2)	معدل النمو (3)
2003	1896	1930	—
2004	1453	1453	(24,7)
2005	1469	1472	1,3
2006	1467	1475	0,2
2007	1255	1267	(14,1)
2008	1193	1203	(5,0)
2009	1170	1182	(1,7)
2010	1170	1186	0,3
2011	1170	1184	(0,1)
2012	1166	1233	4,1
2013	1166	1232	(0,08)
2014	1166	1214	(1,4)
2015	1167	1247	2,7

المصدر:- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، اعداد متفرقة.

- العمود (3) من عمل الباحثين. () تدل على الإشارة السالبة.

المبحث الثالث:-**الجانب العملي****أولاً:- مراحل بناء و تقدير الأنموذج القياسي****أولاً :- مراحل بناء الأنموذج القياسي المتعدد.****1- مرحلة توصيف النموذج :**

ان هذه المرحلة تعد من اهم المراحل في بناء الانموذج القياسي، لذا يتطلب تحديد المتغيرات الاقتصادية التي سوف يتم تقديرها وتحليلها هذا من جانب، ومن جانب آخر يجب تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي سوف تؤثر عليه، والتي سوف يتم ادخالها في انموذج الانحدار الخطي المتعدد وهي(اثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في العراق)[42](عذراء باسم جلاب الزبيدي،2014، ص114) وبناءً على ما تقدم توجد هناك نوعين من المتغيرات، وهي :-

1- متغيرات خارجية، تسمى بعدة تسميات منها: (متغيرات توضيحية، متغيرات تفسيرية، متغيرات مستقلة)، وكما هو معلوم أن تسمية التوضيحية أو التفسيرية هي الأكثر انتشاراً، كما أن المتغير المستقل يتحدد قيمته بعدة عوامل وتكون خارج النموذج.

2- متغيرات داخلية تقع داخل النموذج، وغالباً ما تسمى بـ (المتغير أو المتغيرات التابعة)، كما أن المتغير التابع على عكس المتغير المستقل (المتغيرات الخارجية) يتحدد قيمته من داخل النموذج، [43](عبد الكريم المشهداني وعلي هادي،2016، ص76).

2- مرحلة التقدير :

هذه المرحلة الثانية من مراحل بناء الانموذج القياسي، إذ يتم تقدير معلمات وفق الطرق الاحصائية وذلك بأسلوب خطي(Linear)، بأعتبار انها من افضل الطرق للحصول على نتائج قياسية جيدة.

3- مرحلة الاختبار:

في هذه المرحلة يجري اختبار المعلمات المعطاة وذلك من خلال المعايير الاقتصادية (والتي تعتمد على اشارات وقيم

المعلمات وفق النظرية الاقتصادية، ومن ثم تتحدد العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة)، والمعايير الاحصائية (والذي يعني مدى اعتمادية المعلمات، وذلك من خلال الاختبارات الاحصائية المتمثلة ب اختبار T، واختبار F، واختبار R^2)، والمعايير القياسية (منها اختبار Durbin-Watson)، [44](عذراء باسم جلاب الزبيدي،2014، ص115).

ثانياً :- تقدير وتحليل الأنموذج القياسي

ان الباحثين استخدموا انموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك لمعرفة مدى تأثير أي من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (السياسة النقدية وتأثيرها في النمو الاقتصادي في العراق) فضلاً عن متغيرات اخرى وذلك للوصول الى انموذج جيد، إذ يعد نموذج تحليل الانحدار المتعدد من اكثر ادوات التحليل الاحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير العلاقة بين متغير كمي وهو المتغير التابع وعدة متغيرات كمية اخرى وهي المتغيرات المستقلة، علماً ان البرنامج المعالج هو البرنامج المشهور (spss). وبناءً على ما تقدم يمكن الآن تحديد أبرز المتغيرات التي سوف تبحث، لذلك فقد تم استعمال خمسة متغيرات في هذا البحث تمثلت بالآتي :-

1- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ويرمز لها بالرمز (Yi).

2- عرض النقد بالمعنى الضيق ويرمز له بالرمز (X_1) .

3- عرض النقد بالمعنى الواسع ويرمز له بالرمز (X_2) .

4- سعر الصرف ويرمز له بالرمز (X_3) .

5- معدل التضخم ويرمز له بالرمز (X_4) .

إذ يمثل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في هذا البحث المتغير التابع، أما بقية المتغيرات فتمثل المتغيرات المستقلة (Independent-Variablies)، مقاسه بملايين الدنانير.

ومما تقدم يمكن كتابة الأنموذج المقدر للصيغ أعلاه كالاتي :

$$(y_i = \beta_0 + \beta_1x_1 + \beta_2x_2 + \beta_3x_3 + \beta_4x_4 + \epsilon_i)$$

ان الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وفق اختبار (Durbin-Watson) كما في الجدول (5). كما تشير النتائج الإحصائية الى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك من خلال معامل التحديد (R^2) كما في الجدول (5) التي بلغت (0.978)، وهذا يعني ان (97%) يفسر في الانموذج، اي ان (97%) من المتغيرات المستقلة في الانموذج يؤثر في المتغير التابع، اما المتبقي الذي نسبته (13%) فهو عائد إلى عوامل اخرى مؤثرة في الأنموذج، وهذه العوامل خارج نطاق دراسة الباحث التي لا يمكن قياسها من العادات والتقاليد و يعبر عنها بالمتغير العشوائي، كما تؤكد اختبار (T) على معنوية الدالة، كما يشير اختبار (F) على معنوية الانموذج ككل كما ما موجود في الجدول رقم (6) و (7). الآن نبين اي متغير مستقل اكثر تأثيرا في المتغير التابع (GDP)، من خلال الجدول (7) نلاحظ ان قيمة (Sig) اي (p valu) للمتغير المستقل (عرض النقد بالمعنى الضيق، عرض النقد بالمعنى الواسع) (0.191 - 0.733) على التوالي هو ضعيف اي لم يكن له تأثير في النمو الاقتصادي العراقي، وهذا انما يدل على تشوه الاقتصاد العراقي، بينما نلاحظ ان قيمة معدل التضخم البالغة (0.037) وهي اقل من (5%) قيمة مقبولة في الانموذج اي لها تأثير في النمو الاقتصادي العراقي، لكن نجد ان اكثر قيمة للمتغير المستقل هو سعر الصرف البالغة (0.004) وهي اقل من (5%) التي تؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي العراقي.

حيث إن :

- Y_i : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (يمثل معدل النمو الاقتصادي في العراق).
 x_1 : عرض النقد بالمعنى الضيق.
 x_2 : عرض النقد بالمعنى الواسع
 x_3 : سعر الصرف (الرسمي).
 x_4 : معدل التضخم .
 U_i : المتغير العشوائي .

بالاعتماد على البيانات في الجدول (1) والجدول (2) العمود (1، 2) والجدول (3) العمود (1) والجدول (4) العمود (1)، حيث يمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (عرض النقد بالمعنى الضيق، عرض النقد بالمعنى الواسع، سعر الصرف (الرسمي)، معدل التضخم)، والمتغير التابع (GDP)، بعد ادخال البيانات في برنامج (spss) المشهور، تم التوصل الى المعادلة التقديرية كما في الجدول رقم (7) وكما يأتي:

$$Y_i = 6346.84 - 0.0001 x_1 + 0.001 x_2 - 23.59 x_3 + 193.77 x_4 + u_i$$

وفق المنطلق الاقتصادي توجد علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (عرض النقد بالمعنى الضيق، عرض النقد بالمعنى الواسع) مع المتغير التابع GDP، لكن نلاحظ ان اشارة عرض النقد بالمعنى الضيق- (x_1 0.0001) هي سالبة وهذا يتنافى مع المنطق الاقتصادي إذ انه كلما زادة عرض النقد الضيق والواسع يزداد الناتج المحلي الاجمالي، كما نلاحظ ان اشارة سعر الصرف (x_3 -23.59) وهذا ينطبق مع المنطق الاقتصادي إذ كلما انخفض سعر الصرف ادى الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما اشار معدل التضخم (x_4 +193.77) وهذا لا ينطبق مع المنطق الاقتصادي وهذا يبينه جدول رقم (7).

جدول (٥): Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.989 ^a	.978	.966	2672.5510	.978	87.210	4	8	.000	1.889

a. Predictors: (Constant), X4, X3, X2, X1

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج (spss).

b. Dependent Variable: Y

جدول (٦): ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2491599549.419	4	622899887.355	87.210	.000 ^b
	Residual	57140230.670	8	7142528.834		
	Total	2548739780.089	12			

a. Dependent Variable: Y

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج (spss).

b. Predictors: (Constant), X4, X3, X2, X1

جدول (7): Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	63464.844	8584.186		7.393	.000
	X1	.000	.000	-.294-	-.353-	.733
	X2	.001	.000	1.170	1.429	.191
	X3	-23.592-	5.807	-.353-	-4.063-	.004
	X4	193.769	77.278	.234	2.507	.037

a. Dependent Variable: Y

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج (spss).

الاستنتاجات

3- أن الطبيعة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي، واعتماده على متغيرات خارجية جعلت بيئة الاقتصاد العراقي أكثر عرضه للصدمات الخارجية والضغوط التضخمية، الامر الذي يتطلب وجود سياسة نقدية تتسم بدرجة عالية من الفعالية للاستجابة إلى هذه التغيرات دون التأثير على الاقتصاد المحلي، مما يتطلب تطوير الجهاز المصرفي ووضع خطط جديدة دافعة لنمو الناتج الحقيقي خاصة غير النفطي دون أن يصاحبها ارتفاع في معدلات التضخم.

4- يتعين على البنك المركزي السيطرة على عرض النقد من خلال الموازنة بين كمية النقود ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.

5- بما انه ليس جميع ادوات السياسة النقدية فعالة في النمو الاقتصادي، لذي ضروري تفعيل جميع ادوات السياسة النقدية بالشكل الذي يحفز معدل النمو الاقتصادي.

المصادر

- [1] محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلية، الطبعة الأولى، دار أتراف للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- [2] ظافر حميد حسون، الاتجاهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق وطبيعة علاقتها بالسياسة المالية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 10، 2011.
- [3] منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية الاسهم والسندات، الطبعة الثانية، توزيع المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- [4] لجلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.

1- إن السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الكلية المهمة التي استطاعت أن تمارس دورها في خفض معدلات التضخم من خلال إدخال سعر الصرف لاحتواء التضخم وإدارته في فترة ما بعد 2003.

2- أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي أدى إلى تغيرات حادة بفعل العوامل الاقتصادية والسياسية، أذ شهدت المدة (2003-2015) استقرار سعر صرف الدينار بفعل مزاد العملة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الاستقرار السعري والتقليل من الضغوط التضخمية .

3- أدى تتبع مسار الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من أحادية شديدة واختلال في بنية تكوين هذا الناتج، وبالتالي فإن الاعتماد على مورد النفط كلف العراق الكثير من الخسائر لارتباط هذا المورد في السوق العالمية.

4- لقد اثبت الجانب العملي انه ليس جميع ادوات السياسة النقدية تؤثر في النمو الاقتصادي العراقي، وانما فقط سعر الصرف له تأثير كبير في الناتج المحلي الاجمالي، ام بقية الأدوات، فلها تأثير طفيف وهذا يعني ان هناك تشوهات في الاقتصاد العراقي يعود الى سوء اداء السياسة النقدية بالشكل المطلوب.

التوصيات

- 1- على السياسة النقدية أن تعمل للسيطرة على الكتلة النقدية عن طريق تحقيق التناسب بين عرض النقد والناتج المحلي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي .
- 2- ضرورة المحافظة على سعر الصرف من أجل المحافظة على قيمة العملة المحلية من خلال المزادات اليومية للعملة لان سعر الصرف يمثل قوة البلد الاقتصادية.

- [5] علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
- [6] هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009 .
- [7] مايكل ابد مجان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، من دون سنة.
- [8] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- [9] هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- [10] أديب قاسم شندي، النظام النقدي والمصرفي في العراق، الطبعة الاولى، مكتبة الحرف الذهبي، بغداد، 2001.
- [11] هجير عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، الطبعة الاولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
- [12] كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، توزيع المكتبة القانونية، بغداد ، 2011 .
- [13] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- [14] هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
- [15] رشاد العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- [16] أسماعيل عبد الرحمن وحربي محمد عرفات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- [17] مجيد خليل حسين وعبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- [18] منير ابراهيم هندي، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية الاسهم والسندات، الطبعة الثانية، توزيع المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- [19] محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- [20] صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990- 2005 بغداد)، مجلة كلية اد- للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (16)، 2008.
- [21] منير ابراهيم هندي، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية الاسهم والسندات، الطبعة الثانية، توزيع المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- [22] سندس حميد موسى، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
- [23] علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2012.
- [24] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- [25] سندس حميد موسى، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.

- [26] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- [27] سندس حميد موسى، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
- [28] مايكل ابد مجان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، بدون سنة.
- [29] عقيل جاسم عبدالله، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، الاردن، 2006.
- [30] عباس كاظم العمي، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- [31] سندس حميد موسى، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
- [32] علواني عمر وزرق سيد احمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2014)، العلوم التجارية، الجزائر، رسالة غير منشورة، 2015-2016.
- [33] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية-دراسة تحليلية وقياسية، اطروحة غير منشورة، 2012-2013.
- [34] فلاح خلف الربيعي، تغير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للاطلاع الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد، 2006.
- [35] William boyes, Michael Melvin macroeconomics, 8th edition, south-western cengage learning, USA, 2011.
- [36] عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع اشارة خاصة الى العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2002.
- [37] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008.
- [38] سعد عبد نجم العبدلي و خليل اسماعيل عزيز، الطلب على النقود وفاعلية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 53، 2017.
- [39] مايح شبيب وغالب شاكر، استقلالية البنك المركزي العراقي ودوره في بعض المتغيرات الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 11، 2013.
- [40] باسم عبد الهادي حسن، السياسة النقدية في العراق الاصلاحات وتحدياتها الجديدة للبنك المركزي العراقي، الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية، 2007.
- [41] أديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، الطبعة الاولى، واسط، 2015 .
- [42] عذراء باسم جلاب الزبيدي، أثر إنفاق الموازنة العامة على بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (1991-2010)، غير منشورة، 2014.
- [43] عبد الكريم المشهداني وعلي هادي الدلفي، قياس أثر الإنفاق العام في التشغيل للمدة (2003-2014) العراق حالة دراسية، غير منشورة 2016-2017.
- [44] عذراء باسم جلاب الزبيدي، أثر إنفاق الموازنة العامة على بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (1991-2010)، غير منشورة، 2014.